ظاهرة الاقتصادالخفى وأثره المباشروغيرالمباشرعلى الموازنة العامة للدولة

إعداد

رجب محمود ذكى أحمد

مدرس مساعد بقسم القانون العام– كلية الحقوق– جامعة المنيا

إشراف

الأستاذ الدكتور

خالد سعد زغلول حلمى

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – عميد كلية الحقوق– جامعة مدينة السادات الأسبق

ظاهرة الاقتصاد الخفي وأثره المباشرة وغيرالمباشر على الموازنة العامة للدولة

تمهيد وتقسيم

إن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح طبيعة العلاقة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي والموازنة العامة للدولة، من خلال بحث الفرضية القائمة على أساس أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تؤثر تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر على الموازنة العامة للدولة، ومن هذا المنطلق سوف يتم بحث صحة تلك الفرضية فى مطلبين اثنين، بحيث تتعرض الدراسة لأثر ظاهرة الاقتصاد الخفي المباشر على الموازنة العامة للدولة في **(المطلب الأول)**، بينما تتناول أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي غير المباشر على الموازنة العامة للدولة في **(مطلب ثاني)** على النحو التالي:

المطلب الأول: ظاهرة الاقتصاد الخفي وأثره المباشر على الموازنة العامة للدولة

المطلب الثاني: ظاهرة الاقتصاد الخفي وأثره غير المباشر على الموازنة العامة للدولة

المطلب الأول

ظاهرة الاقتصاد الخفي وأثره المباشر

على الموازنة العامة للدولة

تتناول الدراسة الفرضية القائمة على أساس أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تؤثر على الموازنة العامة تأثيرًا سلبيًا بطريق مباشر، ومن أجل التحقق من صحة تلك الفرضية كان حريا بالدراسة بحث أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على النفقات العامة للدولة **(أولاً)** فضلاً عن أثرها على الإيرادات العامة **(ثانياً)** على النحو التالي:

أولًا. الأثر المباشر لظاهرة الاقتصاد الخفي على الإنفاق العام:

يمكن تعريف النفقة العامة بشكل بسيط بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بهدف إشباع حاجة عامة وتحقيق نفع عام[١].

وتؤثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على الإنفاق العام تأثيرًا مباشر، ومن أجل التحقق من صحة تلك الفرضية، يمكن القول أنه في حالة تحقق زيادة في الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي يؤدى ذلك إلى اقتصار الإيرادات العامة على الدخول المتحققة في الاقتصاد الرسمي وبذلك يتبين أن هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على دخول من مصادر غير رسمية يتمتعون بخدمات الصحة والتعليم والصرف الصحي والمياه والطرق والمواصلات العامة وغيرها من المشروعات ذات النفع العام بدون تحملهم لأى أعباء تذكر، الأمر الذى قد يؤدى إلى زيادة مقدار وحجم الإنفاق العام، وهذا بدوره يحتاج إلى حصيلة كبيرة من الضرائب من أجل تمويله وهو يخلق عجز في الموازنة العامة للدولة، وبناءً على ما تقدم يتبين أن الانخفاض الحادث في مقدار وحجم حصيلة الضرائب مع تزايد حجم ومقدار الإنفاق العام يعمل على أحداث عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، وهذه الظروف والأوضاع تجبر الدولة على زيادة حجم ومقدار الضرائب من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة مما قد يؤدى إلى حدوث مشكلات مالية تعانى منها السلطات المالية في الدولة. حيث إن نظام الضريبة على الدخل سيصبح غير عادل، وذلك في حالة وجود تضخم كبير للاقتصاد الخفي، لأنه يحمل في طياته التهرب الضريبي بكل أشكاله وأبعاده، ومن الممكن أن يولد ضغوط أكبر نحو تبنى نظم الضرائب غير المباشرة، وهناك خطر أن العمل في الاقتصاد الخفي يمكن أن يعمل على انتشار عمليات التهرب الضريبي ويشجع الأفراد الأخرين على التهرب الضريبي[٢].

---

[١] **د. مصطفى حسنى مصطفى:** اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة المنوفية ، بدون سنة نشر، ص٤٩٧.

[٢] **د. صفوت عبدالسلام عوض الله:** الاقتصاد السري، دراسة فى آليات الاقتصاد الخفى وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،٢٠٠٢م ص٥٢ وما بعدها.

ومن هذه الزاوية يتبين أن الفاقد الضريبي يعمل على تحقيق العجز الكلى في الموازنة العامة، ومما لا شك فيه أن تلك الموضوعات تؤثر بالسلب على السياسات المالية للدولة نتيجة للتهرب الضريبي، وهو أحد أهم أنشطة ظاهرة الاقتصاد الخفي الأمر الذى يعمل على حدوث خسائر في خزينة الدولة[٣]، وبالتالي سوف يؤثر على مسيرة الإنفاق العام وما يرنوا إليه من أهداف.

إن انخفاض الحصيلة الضريبية يعمل على خلق ضغوط ومشكلات تؤدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وعلى وجه الخصوص في الدول النامية مما يعمل على إخفاق مقدرة الدول على القيام بدورها من أجل إقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم الدولة بتلك الدور عن طريق الإنفاق العام، والذى يتطلب موارد كبيرة لتمويله[٤]، مع عدم قدرة الإيرادات العامة على تمويله مما يؤدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة، وهذا العجز بالرغم من تأثره بالأنشطة الخفية قد يعمل على تزايد هذه الأنشطة وتغلغلها في الاقتصاد العام، لأن الدولة عندما تواجه هذا العجز قد تلجأ إلى التوسع في الضرائب أو زيادة الضرائب القائمة، وهذا بدوره يؤدى إلى تزايد الأعباء الضريبية وفى كل الحالات سوف يولد حافزًا نحو التهرب من الضريبة[٥]، وتتميز الدول التي يتطور فيها الاقتصاد الرسمي عن الاقتصاد الخفي باستقرار في ميزانيتها العامة وتستطيع الدولة أن تنفذ سياساتها وتؤمن سريان الأنشطة الاقتصادية المشروعة في القطاعات الرسمية ولا شك أن ذلك سيعمل على تطور الاقتصاد والتنمية[٦].

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه تؤثر على النفقات العامة؛ حيث تعمل على تشوية عناصر النفقات العامة، فهناك بنود في الموازنة العامة يكون من المتوقع أن يبدد السياسيون المرتشون موارد عامة على هذه البنود؛ ومن أجل ابتزاز رشاوى منها في ظل جو من السرية التامة؛ ومثالًا على ذلك البنود التي من الصعب سرقة قيمتها، أو المنتجات التي يتم إنتاجها وتوزيعها في أسواق درجة المنافسة قيمتها منخفضة، أيضًا مثالًا آخر الإنفاق العسكري على

---

[٣] **د. فهيم عمر فهيم:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة طنطا ٢٠١٢م ، ص٣٥٦.

[٤] **د. عبدالمطلب عبدالحميد:** الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد "العلاقة الجهنمية "، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،٢٠١٣م ، ص٢٦١.

[٥] أ. **مصطفى خليفة الزوادى:** الاقتصاد الخفي في ليبيا، الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم والتقنية ،**http:www.Stg.com.ly**، إبريل٢٠١٥م ص٣١.

[٦] **د. قارة ملاك:** إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب، المكسيك، تونس، السنغال، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منثورى،٢٠١٩م،٢٠١٠م، ص٤٩.

الطائرات المقاتلة ومشروعات الاستثمار واسعة النطاق فهذه المجالات يكون الإنفاق فيها أكثر من الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، وبالرغم من هذا الإنفاق يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي إلى مدى أبعد من الفئة الأولى[٧].

ومن مظاهر الفساد الاقتصادي قيام رجال الأعمال بدفع رشاوى من أجل الحصول على تراخيص أو تسهيلات دخول سلعة، فإنه من يتحمل عبء الرشوة ليس رجل الأعمال ولكن طرف آخر ثالث قد يكون الاقتصاد القومي أو المستهلك وقد تتحمل الموازنة العامة للدولة إذا كانت الحكومة هي التي تقوم بشراء السلعة، أو قد يؤدى استيراد السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية من أجل إتمام الصفقة، الأمر الذى يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية ويخفض من قيمتها[٨].

كما أن الفساد المالي والإداري يؤثر على الكفاءة الاقتصادية للأجهزة الحكومية ويتضح وجود علاقة عكسية ما بين الفساد والكفاءة الاقتصادية للأجهزة الحكومية حيث يؤثر على فاعلية وكفاءة البنية التحتية والإنتاجية للحكومة وأجهزتها، مما يعمل على وقف عمليات التطور والنمو وهى بلا شك ضرورية من أجل إعادة بناء المجتمع في المدى الطويل والفساد يهدد الأحكام القانونية الموجودة، لأنه يزيد من معدلات الجريمة والفقر والتخلف[٩].

وهناك الكثير من الدراسات التي كانت تهدف إلى توضيح أثر الفساد على الإنفاق العام وهذه الدراسات كانت بطبيعة الحال دراسات تطبيقية، وقد توصلت دراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للفساد على حجم الإنفاق الحكومي (**kaufmannand wei 1999**) وهناك دراسات تناولت أثر الفساد على جودة الإنفاق الحكومي وهذه الدراسة كانت مقدمة عام(**1997، tanzi and davodi**) وقد توصلت إلى وجود أثر سلبى ومعنوي للفساد على جودة الإنفاق العام المتمثل في جودة الطرق والكباري، وهناك دراسات أخرى مثل الدراسة المقدمة من(**mauro1997**)، حيث لم تتوصل هذه الدراسة إلى نتيجة معنوية، ولكن دراسات أخرى مثل الدراسة المقدمة (**Esty and**

---

[٧] **د. طارق محمود عبدالسلام السالوسى:** التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٣٨.

[٨] **أ. محمد عادل العجمي:** دولة رجال الأعمال، مصر في أحضان البيزنس، مكتبة جزيرة الورد، بدون سنة نشر، ص١٠٣.

[٩] **د. السيد أحمد محمد علام:** جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٥م،٢٠١٦م، ص٥٤.

Porter2002) ودراسة **1997 (Tanzi and Davoodi)** حيث قد توصلت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للفساد على مقدار وحجم الإنفاق على البنية الأساسية [١٠].

وبناءً على ما سبق يتبين أن الفساد له دورًا كبيرًا في إضعاف وتأكل الإنفاق العام وذلك من خلال ابتزاز السياسيين الرشاوى والمنح والعطايا والذى يتحمل ذلك في النهاية أما الاقتصاد العام أو المواطن وخاصة المواطنين محدودي الدخل، ويعمل ذلك على انخفاض حجم ومقدار الإنفاق العام والذى بدوره قد يمس قطاعات ذات أهمية محورية مثل التعليم والصحة والإسكان والتدريب والبحث العلمي والضمان الاجتماعي[١١]، وفى جميع الاحوال فان الفساد يعمل على سوء تخصيص الموارد العامة، ففي الغالب الاعم يوجه الإنفاق إلى احتياجات ذات مبالغ كبيرة مثل التسليح بالإضافة إلى انتشار الرشوة من أجل الحصول على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم الأمر الذى يؤدى إلى احداث خلل في تقديم هذه الخدمات للمحتاجين، وأيضًا إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بدون وجود ما يبررها في حالة ترسيه المشروعات على موردين ومقاولين بأثمان مرتفعة[١٢].

ويؤثر الفساد على الاستثمار العام الذى يتمثل في البنية التحتية وما يرتبط بها، إن تأثيره سيكون كبير ومباشر، لأن جزء من الموارد التي يفترض أن يتم توجيها الى القطاعات العامة من أجل اقامة بنية أساسية تدعم عمليات الإنتاج يتم الاستيلاء عليها من خلال علاقات الفساد وتوجيها إلى المنفذين في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتنفيذ المشاريع الأمر الذى يزيد من تكلفتها أو تقليص نوعيتها أو حتى الاثنين معا، وقد ساعد التحيز السياسي والاقتصادي نحو الإنفاق الرأسمالي كمحفز للنمو الى قيام حكومات الدول النامية بالإنفاق الهائل على مشاريع البنية التحتية ذات

---

[١٠] **د. هدى عبدالحميد على محمد:** الفساد والتضخم، **(courraption and inflation)**، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، السنة المائة، العدد ٤٩٣ يناير، ٢٠٠٩، ص٢٩٤.

[١١] **د. طه سيد بدوى:** ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي، مجلة أتحاد الجامعات العربية، الجمعية العلمية لكليات الحقوق المصرية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، العدد الثامن والعشرون أكتوبر٢٠٠٨م، ص٧٣ . **د. عبد المطلب عبدالحميد:** الاقتصاد الخفي وغسيل والفساد " العلاقة الجهنمية " مرجع سابق، ص٢٦٢.

[١٢] **د. عبد الحكم سيد ابراهيم سالمان:** دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي" مصر المعاصرة، القاهرة، العدد٥٢١، السنة المائة وسبعة، يناير، ٢٠١٦م، ص٣١٤.

[١٣] **أ/ عبد الأخوة التميمي:** الفساد المالي والسياسي تبديد للثروات وتأخير التنمية، حوار المتمدين، المدينة، العدد ٢٠٢٣، ٣٠ / أغسطس،٢٠٠٨م، ص٣٤٥.

المردود الاقتصادي المنخفض، ولكن يجرى تنفيذها استجابة لعلاقات الفساد (سواء في ترسيه المشاريع أو تنفيذها) أو لعائدها السياسي[١٣].

أن الإنفاق الحكومي الجاري يعد أداه فعالة في يد الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلا أن التهرب الضريبي والجمركي والذى يلعب الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية به دورا هاما في تفشيه يعد عقبة رئيسية في سبيل استخدام إيرادات الدولة في عملية التنمية، بالإضافة الى وجود التهرب بشكل واسع يشكل آثار اقتصادية أخرى مثل التأثير على تسويق البضائع والمنتجات المحلية والذى يؤثر سلبا على توزيع الاستثمارات وبالتالي يؤثر على البناء الأساسي للاقتصاد في الدولة [١٤].

ويترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدى الى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع منه، وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما سوء تخصيص الموارد، كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها من بلاد أجنبية معينة، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة، كما أن المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب الجاه والنفوذ في المجتمع[١٥].

ومفاد ما سبق عرضة يتبين أن ظاهرة الاقتصاد الخفي بكل صورة وانواعه تؤدى في النهاية إلى حدوث عجز في الموازنة العامة بشكل مباشر، لأن انخفاض القاعدة الضريبية يؤدى إلى تفاقم العجز واستمراره ولا يكون أمام الدولة إلا اللجوء إلى الاقتراض من أجل الوفاء باحتياجات الإنفاق العام وفى حالة عدم كفاية مصادر الاقتراض المحلية، فإن الدولة تعمل على زيادة الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة أو لجوء الدولة إلى التمويل التضخمي[١٦].

---

[١٤] **د. محمد فوزى حامد محمد حجاج:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري في القطاع الصحي في مصر، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة المنصورة،٢٠١٣م ، ص٢١٦.

[١٥] **د. عبد الحكم سيد إبراهيم سلمان:** دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي "دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي " مرجع سابق، ص٣١٣،٣١٤.

[١٦] **د. سيد طه بدوى:** ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية ،العدد الثامن والعشرون ،أكتوبر ٢٠٠٨م، ص٧٣.

ومما لا شك فيه أنه يترتب عليه مشكلات هيكلية ونقدية مثل ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية وهروب رؤوس الأموال الأجنبية أو تحول حيازة الأفراد من العملات المحلية إلى حيازة العملات الأجنبية، مما يؤدى إلى انخفاض القاعدة الخاضعة للضريبة التضخمية[١٧].

ثانيًا. الأثر المباشر لظاهرة الاقتصاد الخفي على الإيرادات العامة:

لقد تناولت الدراسة الأثر المباشر لظاهرة الاقتصاد الخفي على الإنفاق العام، من خلال بحث صحة الفرضية التي تبين التأثير السلبى لظاهرة الاقتصاد الخفي على الإنفاق العام وقد توصلت إلى وجود علاقة مباشرة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي بشقيه المشروع وغير المشروع والمتمثل في الفساد بكل أشكاله وأنواعه وما يعكسه من آثار سلبية على الإنفاق العام ومن ثم أحداث عجز في الموازنة العامة، أما في هذا السياق فهو يتناول الأثر المباشر لظاهرة الاقتصاد الخفي على الإيرادات العامة والمتمثل في ظاهرة التهرب الضريبي وآثارها المالية على الموازنة العامة، ويجب الإشارة إلى أن تفاقم وزيادة الأنشطة المشروعة غير الرسمية يعمل على انكماش القاعدة الضريبية؛ حيث إن تقليص الأوعية والأنشطة الضريبية سيعمل على حدوث عجز في الموارد المالية للدولة، مما سيترتب عليه نمو آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها، لأن نمو وتزايد تلك الأنشطة سيعمل على تقليل من رسمية وجودة السلع والخدمات العامة التي تقدمها الحكومات لمواطنيها[١٨]. ومن هذا المنطلق سيتم القاء الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي وعلاقتها بظاهرة الاقتصاد الخفي من خلال تعريف التهرب الضريبي وأنواعه وآثاره وعلاقة التهرب الضريبي بظاهرة الاقتصاد الخفي على النحو التالي:

(أ)- تعريف التهرب الضريبي:

تعد مشكلة التهرب الضريبي من القضايا الخطيرة التي تهدد السياسة المالية ومنها السياسة الضريبية على وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تمتاز تلك الدول بقلة الوعى الضريبي وتعانى الأجهزة الضريبية في مصر من عدم الكفاءة وسوء أساليب الفن الضريبي المتعلق بعمليات الربط والتحصيل، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية المتعلقة بتخلف الهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتمتاز تلك الدول بسيطرة بعض القوى الاجتماعية ذات النفوذ والسيطرة حيث يمكنها ذلك في كثير من الأحيان من التهرب من الالتزامات الضريبية والمالية بالإضافة إلى التنظيم الفني للضريبة وما يثيره من مشكلات، كل تلك المشكلات السابق عرضها تدفع الأفراد إلى التهرب

---

[١٧] **د. محمد إبراهيم طه السقا:** الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية ،١٩٩٨م، ص١٧٩، ١٨٠.

[١٨] **د. السيد محمد السيد نصار:** دور السياسة الضريبية في مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،٢٠١٥م ، ص١٠٢.

الضريبي، ومن هذا المنطلق كان حريا بهذه الدراسة تعريف المقصود بالتهرب الضريبي والفرق بينه وبين التجنب الضريبي ونقل عبء الضريبة[١٩].

يعرف الفقه التهرب الضريبي:

بأنه يتشرطوا ضرورة توافر شروط معينة تحد من اتساعه حيث يذهب البعض منهم إلى تعريفه بأنه محاولة الممول عدم دفع الضريبة بإخفاء بعض العناصر كليًا أو جزئيًا واستعمال طرق احتيالية أو غش لعدم دفع الضريبة في أي مرحلة من مراحلها سواء عند الربط أو في مرحلة التحصيل[٢٠].

وقد عرف الفقه الأمريكي التهرب الضريبي:

وقد وسع من التعريف حيث اعتبر عدم تقديم الإقرار الضريبي أو إغفال بند فيه كان يجب إدراجه تهربًا[٢١].

بينما عرف آخرون التهرب الضريبي أو التهرب غير المشروع كما يطلق عليه البعض، بأنه عدم قيام الممول الذى توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة بالوفاء بها بالمخالفة لنصوص قانون الضريبة ودون أن ينقل عبئها إلى الغير مستعينًا في ذلك بوسائل وطرق احتيالية تنطوي على غش، ولذلك فعادة ما يعرف التهرب من الضريبة بالغش الضريبي[٢٢].

ويختلف التهرب الضريبي عن التجنب الضريبي وعن نقل عبء الضريبة وظاهرة استهلاك الضريبة ورأسماله الضريبة:

(أ)- وأما عن التجنب الضريبي:

فهو عمل أو إجراء مشروع لأنه غير مخالف للقانون وأحيانًا يطلق عليه التهرب المشروع، لأنه يتشابه مع التهرب الضريبي في الأثر المالي على إيرادات الحكومة، وهناك طريقتين لكى يتحقق التجنب الضريبي[٢٣]، هما على النحو التالي:

---

[١٩] **د. عزت عبدالحميد البرعى:** مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي، دار الأندلس للطبع، بدون سنة نشر، ص١٢٦، ١٢٧.

[٢٠] **د. على عبد المتعال:** أساسيات في علم الضرائب، دار الجيل، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٦١٠.

[21] **Balter. Harry**: Tax fraud and Warren Gorham Lamont ،U.S.A ،1977 ،p.22.

[٢٢] **د. مصطفى حسنى مصطفى:** اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٣١.

[٢٤] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٢٩٩.

الطريقة الأولى: وتسمى بالطريقة السلبية وتقوم على أساس الامتناع عن مزاولة النشاط الموجب للضريبة أو تمويل النشاط لإنتاج أو استيراد سلع لا تخضع للضريبة.

الطريقة الثانية: وتسمى بالطريقة الإيجابية، وتقوم على أساس الاستفادة من ثغرات القانون أو الانتفاع بما رتبه القانون من إعفاءات[٢٤]، مثل توجيه الأنشطة إلى نواحي الاستثمار المعفاة طبقًا لنصوص القانون الضريبي ومما لا شك فيه أن التجنب الضريبي غير مخالف للقانون ولا يمكن وصفه بانه تهرب ضريبي رغم ما بينهما من تشابه وذلك في وحدة الأثر المترتب عليها وهو حرمان الدولة من جزء كبير من إيراداتها[٢٥].

والدراسة التي قام بها شنيدر وونك **(Schneider، neck)** تؤكد على أن جدول ضرائب الدخل يعمل على التجنب الضريبي أكثر من التهرب الضريبي وتفسير ذلك أن الأنظمة الضريبية بما تحويه من الاستثناءات والإعفاءات والتخفيضات وذلك كله يدفع الأفراد إلى بذل المزيد من الجهد من أجل التجنب القانوني للضريبة وذلك من أجل الحصول على المزيد من الأرباح بعيدًا عن عقوبات، أو احتمال اكتشاف التهرب غير المشروع وبذلك تفعيل العمل في الاقتصاد الرسمي، وعلى عكس ذلك ما حدث في النمسا ١٩٨٩م حيث أشارت الدراسة إلى أن عدم التوسع في الإعفاءات وتخفيف درجة التعقيد الضريبي يمكن أن يؤدى إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي[٢٦].

وهناك صورة أخرى وهى نقل عبء الضريبة وهى تشترك مع التهرب الضريبي في أنهم وسيلتان من وسائل التخلص من الضريبة، إلا أن عبء الضريبة يختلف عن التهرب الضريبي في أنه لا يترتب على نقل عبء الضريبة ضياع حق الخزانة العامة وكل ما يترتب عليه هو اختلاف شخص الملتزم قانونًا بالضريبة عن شخص من يتحمل عبء الضريبة وكل ذلك دون أن يؤثر على حق الدولة في الحصول على حصيلة الضريبة، وهنا ببساطة شديدة علاقة بين شخصين الأول وهو المكلف القانوني وهو دافع الضريبة أو الممول القانوني والشخص الذى سبق وأن قام بدفع الضريبة بإلقاء عبئها جزئيًا أو كليًا على شخص آخر (الممول النهائي أو الفعلي أو الواقعي) وفى جميع الأحوال لا يترتب على ذلك ضياع حق الخزانة العامة في الحصول على قيمة الضريبة[٢٧]،

---

[٢٤] **د. أحمد صالح أحمد محمد** : العبء الضريبى الفعلى على المشروعات فى مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية، ٢٠٠٢م ،ص٢٥٢.

[٢٥] **د. عبد الهادي مقبل:** دور الضرائب غير المباشرة في تنمية اقتصاديات الدول الأخذة في النمو مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٨٨م، ص٢٥٦، ٢٥٧.

[٢٦] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٢٩٩.

[٢٧] **د. مصطفى حسنى مصطفى:** اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ٤٣١وما بعدها.

وهناك نقل مقصود ونقل غير مقصود ويتحقق النقل المقصود في حالة قيام المشرع بفرض ضريبة مباشرة على بعض الأشخاص فيقوم هؤلاء الأشخاص بنقل عبئها إلى أشخاص آخرين يسمون المستهلكين مثل ضريبة المبيعات. وقد يقوم المشرع بفرض ضريبة على بعض الأشخاص وهؤلاء يقصد قيامهم بنقل عبئها على غيرهم حيث إذا استطاع أحد الأشخاص ونجح في نقل عبئها إلى غيره فإن هذا النقل للعبء يكون غير مقصود[٢٨].

وهناك ظاهرة استهلاك الضريبة[٢٩]، ومقتضى هذه الطريقة أن الشخص المشترى لمال معين وهذا المال يتصف بالدوام ومفروض عليه ضريبة سنوية، فيقوم هذا الشخص بتخفيض ثمن هذا المال بمقدار الضريبة المفروضة أو بمقدار جزء منها للمدة التي يقدر أن يستمر فيها هذا المال ويحقق دخلًا وهذه ما تسمى بظاهرة استهلاك الضريبة وهى تختلف عن التهرب الضريبي[٣٠].

وأيضًا رأسماله الضريبة، تختلف عن التهرب الضريبي وتسمى أيضًا بتجميد الضريبة ومقتضاها يقوم شخص ببيع أحد الأموال وهذه الأموال يجب أن تتوافر لها صفة الاستقرار والثبات حيث يقوم بزيادة ثمن بيع تلك الأموال، وهذه الزيادة تكون بسبب إعفائه أو إعفاء الدخول الناتجة عن تلك الأموال من الضريبة، وبذلك تتميز عن غيرها من الأموال التي تماثلها وهذه الطريقة أو الوسيلة تختلف عن التهرب الضريبي، حيث لا يترتب عليها ضياع حقوق الموازنة العامة[٣١].

(ب) – أنوع وصور التهرب الضريبي[٣٢]:

تتعدد وتختلف صور التهرب الضريبي باختلاف نوعية الضرائب المفروضة، أي بحسب ما إذا كانت الضريبة مباشرة أو غير مباشرة على النحو التالي:

١ – صور التهرب الضريبي في حالة الضرائب المباشرة:

أنه في حالة فرض ضرائب مباشرة تتمثل صور التهرب الضريبي في الحالات الآتية على النحو التالي:

---

[٢٨] **د. السيد عبدالمولى:** المالية العامة المصرية ودراسة الاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣م، ص٤٣٧، ٤٣٨.

[٢٩] **د. حسنى الجندى** : القانون الجنائى الضريبى ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الإسراء للطباعة، ٢٠٠٥م :٢٠٠٦م،ص ٧٦.

[٣٠] **د. السيد عبدالمولى:** المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ص٣٠٣.

[٣١] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٣١.

[٣٢] **د. زين العابدين ناصر:** مبادئ علم المالية العامة، كلية الحقوق،جامعة عين شمس،٢٠٠٢م، ص٤٠٣، ٤٠٤.

أ–حالة قيام الممول بتقدير دخله أو ثروته بأقل من قيمتها الحقيقية.

ب– قيام الممول بالمبالغة في تقدير التكاليف واجبة الخصم من وعاء الضريبة.

ج– قيام الممول بإخفاء المظاهر الخارجية التي ينص المشرع عند فرض الضرائب على أساسها وتتحقق هذه الصورة في حالة قيام الممول بإخفاء جزء كبير من تركته تفرض الضريبة عليها.

د– عدم إعلان الممول عن النشاط أصلًا وبالتالي عن الدخل الخاضع للضريبة[٣٣].

هـ– تفسير القانون تفسيرًا خاطئًا أو استغلال ثغراته عن قصد من أجل تخفيض قيمة الضريبة.

٢– صور التهرب الضريبي في حالة الضرائب غير المباشرة:

وذلك مثل قيام الممول بإخفاء السلع المصدرة أو المستوردة التي تكون محلًا لفرض الضريبة الجمركية، أو قيام الممول بإعلان قيمة لها أقل من قيمتها الحقيقية إلى حد كبير وقد حدد المشرع المصري صور التهرب الضريبي في المادة رقم ١٣٣ من قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م بشأن الضريبة على الدخل[٣٤] " يعاقب كل ممول تهرب من أداء الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أداؤها بموجب هذا القانون أو بإحدى هاتين العقوبتين".

ويعد الممول متهربا من أداء الضريبة باستخدام إحدى الوسائل التالية:

أ– تقديم الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات إخفاءها[٣٥].

ب– الإتلاف العمد للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة.

ج– اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.

---

[٣٣] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** مرجع سابق، ص٣٠.

[٣٤] قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٣ في ٩ يونيو ٢٠٠٥م.

[٣٥] **د. حسنى الجندى:** القانون الجنائى الضريبي ، مرجع سابق ، ص٨٠.

د–إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة وفى حالة العود يحكم بالحبس والغرامة.

وفى جميع الأحوال تعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة".

(ج)– أسباب التهرب الضريبي:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي عملت على ظهور ظاهرة التهرب الضريبي واستمرار تفاقمها وهذه العوامل والأسباب تتحد مع بعضهما البعض، ولا شك أن التهرب الضريبي يوجد في جميع الاقتصاديات ولكن نطاق وحجم التهرب يختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى اختلاف بنيانها الاقتصادي، بالإضافة إلى تباين الوعى الضريبي لدى مواطنيها، وتفاوت توزيع الدخول والثروات فيها، ومن هذا المنطلق يمكن حصر الأسباب والعوامل التي تعمل على زيادة التهرب الضريبي إلى أسباب وعوامل أخلاقية وأسباب فنية وإدارية وأسباب اقتصادية وأسباب سياسية[٣٦] على النحو التالي:

١– الأسباب الأخلاقية وهى تتعلق بالوعى الضريبي:

إن تدنى مستوى الأخلاق في دولة معينة يعمل على التسامح مع المتهربين، حيث يكون الباعث على التهرب قويًا وظاهر وواضح، لأن غياب الضمير الضريبي أو عدم تيقظه واعتبار أن سرقة الخزانة العامة لا يعد من قبيل السرقة، ووجود اعتقاد أن من لا يدفع الضريبة يصبح ماهرًا وذكيًا ومن يؤدى هذه الضريبة يصبح طيبًا وخاملًا، وتتوافر تلك الصورة في حالة تفشى ظواهر الفساد واستغلال النفوذ والمحسوبية[٣٧]، ويرى الفقه المالي[٣٨] أن ضعف الضمير الضريبي لدى كثير من الممولين يرجع إلى:

افتقاد القوانين الضريبية إلى خصائص القاعدة القانونية. بالإضافة الى إن المواطنين لا يشعرون بالنفع الذى يعود عليهم من أنشطة الدولة المختلفة أو افتقادهم وعدم استطاعتهم الاستفادة من ذلك النفع، ووجود اعتقاد لدى الأفراد بسوء استخدام الدولة للموارد المالية، ويرجع ذلك إلى عدم جدوه الإنفاق العام وانتفاع الأفراد به، مما يدفع الأفراد إلى احتفاظهم بأموالهم خير لهم من دفعها للخزانة العامة وشعور الأفراد بالظلم؛ حيث إن الأفراد يعتقدون أن ازدياد الأعباء الضريبية عليهم بسبب ارتفاع أسعارها أو نتيجة لتعدد أوعيتها مما يعمل على شعور الأفراد بظلمها.

---

(٣٦) **د. مصطفى حسنى مصطفى:** اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٣٩.

(٣٧) **د. عزت عبدالحميد البرعى:** مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص١٣١، ١٣٢.

(٣٨) المرجع سابق، ص١٣٢.

فضلًا عن غياب الوعى الضريبي وعدم انتشاره؛ حيث إن عدم توافر وعى ضريبي لدى الأفراد بأن الضريبة واجب وطني وأخلاقي وفريضة من الواجب أدائها سيعمل على نمو واستمرار التهرب الضريبي، وإن وجود وازع ديني وسمو أخلاقي أو ترسيخ الديمقراطية وإيجاد المثل الصالح ومواجهة الفساد أنها عوامل في غاية الأهمية وتعمل على انتشار الوعى الضريبي[٣٩].

٢- الأسباب الفنية والإدارية:

إن عدم دقة النصوص الضريبية وغموض التشريع الضريبي يعد مبررا ودافعًا قويًا نحو التهرب والتي منها يمكن استيضاح ما يلى:

أ- إن نجاح أو فشل النظام الضريبي يتوقف على مدى دقة صياغة القانون الضريبي ففي حالة وضوح التشريع وضوحًا تامًا يكون من السهل فهمة وتطبيقه دون صعوبة تذكر:

حيث يعد وضوح النصوص وبعدها عن اللبس والغموض فهذا يعبر عن قدرة النصوص القانونية الضريبية على الإلمام بالمجتمع الضريبي والإحاطة الشاملة به من كل الجوانب، أما عدم دقة النصوص وغموضها؛ حيث إن ذلك يسمح بوجود تفسيرات وتأويلات واجتهادات تعمل على كثرة الثغرات وارتفاع نسبة التهرب الضريبي؛ حيث إن كثرة التعديلات في النصوص التشريعية الضريبية واستمرارها يؤدى إلى عدم وضوحها بالنسبة للإدارة الضريبية وللممول، مما يعمل على زيادة فرص التهرب[٤٠].

ب- التنظيم الفني للضريبة:

إن تباين الإجراءات واختلافها التي تتخذ من وقت فرض الضريبة حتى قيام الممول بدفعها من ضريبة إلى أخرى، حيث يؤدى ذلك إلى إمكانية اللجوء إلى التهرب الضريبي في بعض الضرائب أكثر من البعض الآخر، وكذلك كما في حالة الضرائب المباشرة على وجه العموم بالإضافة إلى ضرائب الدخل ومنها الضرائب المفروضة على أرباح المهن غير التجارية حيث إن عمليات الربط وإجراءات التحصيل يكون لها أثر بالغ في عمليات التهرب الضريبي[٤١].

وهناك نقل مقصود ونقل غير مقصود ويتحقق النقل المقصود في حالة قيام المشرع بفرض ضريبة مباشرة على بعض الأشخاص فيقوم هؤلاء الأشخاص بنقل عبئها إلى أشخاص آخرين

---

[٣٩] **د. مصطفى حسنى مصطفى:** اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

[٤٠] المرجع سابق، ص٤٤٠.

[٤١] **د. عزت عبدالحميد البرعى:** مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص١٣٣.

يسمون المستهلكين، أما غير المقصود فهو نجاح الممول الحقيقي بإلقاء عبئها على غيره لم يقصده المشرع[٤٢].

ج- سوء تنظيم الإدارة الضريبية[٤٣]:

إن من أهم السمات التي تتميز بها الدول المتخلفة هو سوء تنظيم الإدارة الضريبية ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل فيما يلى:

- انخفاض مستوى كفاءة العناصر الفنية والإدارية الماهرة وعلى وجه الخصوص في مجال المحاسبة الضريبية.

- تتميز وسائل الإدارة الضريبية في حال قيامها بتحديد الوعاء الضريبي بالقصور ويرجع ذلك لقلة الامكانيات الفنية والمادية والموارد البشرية غير الماهرة ووجود تخلف في النظم وعدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة.

- عدم ملائمة أماكن العمل والإدارات الضريبية سواء بالنسبة للممولين أو العاملين فيها مما يؤثر سلبيًا على العامل النفسي للطرفين.

- عدم التنسيق والتعاون بين الإدارة الضريبية والجهاز الإداري للدولة.

- غياب الرقابة والمتابعة، مما يعمل على تقصير العاملين في أداء أعمالهم بأمانة وإخلاص وسوء اطلاعهم بمسئولياتهم الوظيفية.

- انخفاض وتدنى مستوى أجور ومرتبات العاملين في قطاع الضرائب وعلى وجه العموم في الدول النامية؛ حيث إن ذلك يعمل على انخفاض العناصر ذات الكفاءة وذوى الخبرة المدربة تدريب سليم، لأنه مع ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار وعدم التناسب بين المرتبات والأجور هذا الأمر ينعكس بشكل سلبى على نفسيات العاملين بالضرائب، وبلا شك أنه سينعكس سلبيًا على تعاملهم مع الممولين، هذه الموضوعات قد تدفع ضعاف النفوس من الموظفين إلى التواطؤ مع الممولين من أجل الحصول على رشاوى في مقابل مساعدتهم على التهرب الضريبي.

- أن الإجراءات الإدارية والمتعلقة بعمليات التقدير والربط والتحصيل وما تتميز به من تعقيد وانخفاض مستوى أداء الإدارة الضريبية حيث تعمل على تكليف الممول بالكثيرمن الوقت والجهد

---

[٤٢] **د. أحمد صالح أحمد محمد** : العبء الضريبى الفعلى على المشروعات فى مصر، مرجع سابق ، ص٢٧٣.

[٤٣] **د. جميل عبدالرحمن صابونى** : التهرب الضريبى الدولى للشركات عابرة القوميات "دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص٦٠ وما بعدها.

والمال بالإضافة إلى العبء النفسي لديه كل تلك الموضوعات تولد لديه روح الكراهية للضريبة وتدفعه إلى الهروب منها.

٣- الأسباب الاقتصادية[٤٤]:

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم العوامل الأساسية التي تقف وراء ظاهرة التهرب الضريبي وهذه العوامل الاقتصادية قد تكون عامة أو خاصة بالمكلف نفسه ويمكن طرح أهم تلك العوامل فيما يلى:

أ- إن الوضع الاقتصادي الخاص بالممول والمكلف بالضريبة يلعب دورًا كبيرًا وهو بلا شك عامل مؤثر وحافزًا كبيرًا على التهرب الضريبي، حيث يقوم الممول بالموازنة بين ما دفعه من ضريبة ومقدار ما عاد عليه من نفع، وفى حالة رؤيته أو احساسه بالانتفاع بالضريبة وأن الاقتصاد قد استفاد من جراء دفع الضريبة فسوف يبادر إلى سداد الضرائب المفروضة عليه أما في حالة عدم الاحساس بمقدار النفع العائد عليه فانه يميل إلى التهرب.

ب- وأيضًا حالة رخاء الممول تعد من أهم أسباب التهرب ففي حالة زيادة رخاء الممول فإنه رخاؤه قد يدفعه إلى التهرب ويقوم باستثمار الضريبة غير المدفوعة لكى تدر له أرباحًا وهى بلا شك تزيد في حالة الغرامة المفروضة عليه، ولكن ذوى الدخول المنخفضة يتعذر عليهم استثمارها، أما في حالة إمكانية نقل عبء الضريبة وذلك إذا ساعدت العوامل الاقتصادية على ذلك وهو ما يسمى برجعية الضريبة فإن ذلك سيعمل على منع التهرب الضريبي، لأن الممول القانوني لن يتحمل عبء الضريبة ولكن يتحمل الذى يتحمل بالعبء في النهاية جمهور المستهلكين أو من تربطهم به علاقة اقتصادية.

ج- تلعب طبيعة الظاهرة النقدية السائدة (وهى حالة الركود والتضخم) دورًا كبيرًا في عمليات التهرب الضريبي؛ حيث إن الاقتصاديات النامية تتسم عادة بزيادة معدلات التهرب الضريبي وأن الاقتصاد الخفي القائم على أسس غير قانونية وغير مشروعة، وقد قدره البعض من الخبراء بأنه يمثل حوالى ٤٠% من الناتج القومي، وهو في الأساس لا يلتزم بدفع أي ضرائب[٤٥].

د- أن مرحلة النمو الاقتصادي لها دورًا مؤثر وفعال على حالات وعمليات التهرب الضريبي[٤٦].

---

[٤٤] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٣١٠، ٣١١.

[٤٥] **د. عزت عبدالحميد البرعي:** مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص١٣٤.

[٤٦] **د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي:** التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،٢٠٠٩م ، ص١٤٨ ما بعدها.

وتؤثر مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدول تأثير غير مباشر على التهرب الضريبي والدول التي لم تصل بعد إلى مرحلة من التقدم والنمو الاقتصادي يكون بالنسبة لها مصدر الدخل القومي فيها بالأساس معتمدًا على الأرض وما تنتجه، ولا شك أن الأنشطة الاقتصادية تتسم وتقوم بطريقة من الصعب على أساسها تنفيذ نظم الضريبة على الدخل مع تجنب التهرب الضريبي، وبذلك يكون التهرب الضريبي هو السائد، وأن النظام الضريبي يعتمد بشكل أساسي على الهيكل الاقتصادي للدولة ويتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية للدولة.

وبناءً على ما تقدم فمن الصعوبة حصول الدولة من أغلب الممولين على الحصيلة الضريبية وفى مرحلة النمو الاقتصادي تزداد كفاءة التطبيقات العملية للنظم الضريبية وقد يقلل ذلك من حالات التهرب الضريبي.

هـ- تلعب الظروف الاقتصادية دورًا كبيرًا في عمليات التهرب الضريبي، حيث يزداد التهرب الضريبي في حالة الكساد الاقتصادي ويقل في فترة الرخاء الاقتصادي وهو ما يسمى بالدورات الاقتصادية، لأنه في فترة الرخاء الاقتصادي تقل فترة حساسية الأفراد بالضريبة وذلك في حالة زيادة دخولهم حيث تشكل حالة الرخاء أو الرواج في معدلات التهرب الضريبي، وللرخاء الاقتصادي دورًا كبيرًا في انخفاض حالات ومعدلات التهرب الضريبي؛ حيث إن الدخول المرتفعة ومستوى المعيشة المرتفعة أيضًا تقلل من شعور الأفراد بارتفاع الأسعار، وارتفاع معدلات الضريبة، ولا شك أن السياسة المالية للدولة تختلف باختلاف الحالة الاقتصادية للدولة ففي حالة الكساد تكون السياسة المالية شديدة بفرض المزيد من الضرائب بسبب نقص الإيرادات العامة، أما في حالة الرواج فتكون إيرادات الدولة مرتفعة وتتسم السياسة المالية فيها بالتساهل نوع ما[٤٧].

و- أن البنيان الاقتصادي للدولة له دورًا مؤثر أيضًا على عمليات التهرب الضريبي؛ حيث إن الدول الصناعية الكبرى تقل درجات ومعدلات التهرب الضريبي بسبب تركز الأنشطة الاقتصادية أما في المجتمعات الزراعية فتزداد نسبة التهرب الضريبي[٤٨].

ز- مدى اختلال هيكل الأسعار في حالة تحديدها إداريًا[٤٩]، إن الرقابة على أسعار السلع والخدمات أو حتى عوامل الإنتاج تؤدى في النهاية إلى التهرب الضريبي؛ حيث إن تلك الرقابة على الأسعار تعمل على وجود الأسواق السوداء، لأن في الحالة التي تقوم الدولة فيها بفرض

---

[٤٧] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٣١١.

[٤٨] **د. مصطفى حسنى مصطفى:** اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٤٣.

[٤٩] **د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي:** التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، مرجع سابق، ص١٤٥، ١٤٦.

رقابتها على أسعار السلع والخدمات، فإن ذلك يفتح مجالًا للأسواق السوداء، ومما لا شك فيه أن أسعار هذه السلع والخدمات تفوق وبدرجة كبيرة السعر المحدد، وأن المتاجرين في هذه السلع والخدمات لا يقومون بالإعلان عن الدخول الواقعية، أو تقديم الحسابات من أجل المحاسبة الضريبة بالأسعار الضريبية المحددة خلافًا للواقع وفى جميع الأحوال يوجد التهرب الضريبي، إن في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على سبيل المثال يتم تحديد الإيجارات العقارية وما يصاحبها من أعمال وممارسات غير قانونية يصحبها التهرب الضريبي، وأنه في حالة فرض حد أدنى للأجور وعلى وجه العموم العاملون في القطاع الخاص وعلى الأخص العاملين في القرى يعملون في بعض الأحيان بأقل من هذا الحد وفى حالة محاسبة أصحاب الأعمال ضريبيًا تخصم الأجور على أساس الحد الأدنى أو تقدم على أساس أنها أضعاف هذا الحد. وفى هذه الحالة يتهرب الممول من أداء الضريبة، وفرض حد أدنى للأجور في بعض الأحوال قد يعمل على إخفاء بعض الأنشطة القائمة؛ حيث إن جميع العاملين لا يحصلون على الحد الأدنى للأجور وأيضًا حالة تحديد أسعار ثابتة للفائدة تؤدى تلك الحالة إلى توجيه الودائع إلى القطاع غير الرسمي أو غير المنظم ومنها التهرب من دفع الضريبة على ناتجها، ومما لا شك فيه أن نشأة هذه الأسواق واستمرارها يؤدى إلى التوسع في أنشطة غير قانونية تابعة لها وذلك كما في حالة العقاقير والمخدرات، وأيضًا عمليات التهرب الضريبي وذلك عن طريق توافر النقد الأجنبي اللازم لنشاط هذه التجارة غير المشروعة من السوق غير الرسمية.

٤- العوامل السياسية[٥٠]:

إن سياسة الإنفاق العام تلعب دورًا رئيسي في تحديد نطاق التهرب الضريبي وذلك في حالة شعور الأفراد بأن الحكام لا يستخدمون الأموال العامة الاستخدام الأمثل، فإن ذلك يؤثر على حالتهم النفسية ويدفعهم إلى التهرب الضريبي، وعلى العكس من ذلك وفى حالة قيام الدولة بالإنفاق في أوجه غير نافعة لمجموع المواطنين، وذلك في حالة الإنفاق على مظاهر الترف والبذخ، فإن ذلك يقلل من دوافع الأفراد على إعطاء الدولة الحصيلة الضريبية لعدم رضائهم عن سياسات الإنفاق العام، وذلك لوجود شعور لدى الأفراد بإساءة استخدام الدولة للأموال، وان الأفراد يدفعون أكثر مما يحصلون على أي منفعة، ويرجع ذلك إلى عدم رضاء الأفراد بما تقدمه له الحكومة أو

---

[٥٠] **د. عزت عبدالحميد البرعي:** مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي، مرجع سابق، ص١٣١، ١٣٢.

الدولة من خدمات؛ حيث إن ذلك يدفع الأفراد إلى شعورهم بالغبن والى محاولة التهرب من الضريبة [٥١].

(د)- طبيعة العلاقة بين ظاهرتي التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي:

اقتصاد الدولة هو اقتصاد مزدوج؛ بمعنى أنه يتكون من اقتصاد رسمي واقتصاد غير رسمي أو خفي، وأن الاقتصاد الخفي يظهر ويتكون في حالة فشل الاقتصاد القومي أو القطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي الرسمي عن استيعاب القوى البشرية والمادية في المجتمع، وعليه يتبين وجود علاقة وطيدة بين الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي عمادها أن التهرب الضريبي نوع أساسي من الاقتصاد الخفي شقه غير الرسمي إذ في حالة قيام الشخص المكلف بالضريبة بالنجاح في التنصل بالتزامه بأداء الضريبة كليًا أو جزئيًا مستخدمًا في ذلك جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة ويكون هدفه من ذلك كله إخفاء نشاطه أو إظهاره بأقل من الحقيقة أمام السلطات الضريبية المختصة، وفى هذه الحالة تتكون الأنشطة غير الرسمية وذلك لعدم التزام الشخص بالخضوع للقوانين واللوائح المعمول بها[٥٢].

ومن أهم عناصر الدخل القومي الحصيلة الضريبية، ولا شك أن أي خلل أو قصور أو نقص فيها يترتب خلل في خطط التنمية الاقتصادية وانحطاط في الدخل القومي وأن من أهم النتائج المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هو نقص الحصيلة الضريبية لأنه يترتب على وجود تلك الأنشطة أو الاقتصاد توليد تيار من الدخل غير خاضع للضريبة حيث إن تلك الدخول أو الأنشطة لا يقوم الأشخاص بالكشف عنها للسلطات الضريبية[٥٣]، وقرارات التهرب فى هذه الحالة لاتتعلق بالتنظيم الفنى والادارى للضرائب ولا السياسة الضريبية[٥٤].

وقد قدرت بعض الدراسات معدلات خسارة الضريبة على الدخل المتولدة عن الأنشطة الخفية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١م بلغت ١٠ مليارات دولار، أي أن معدل الخسارة الضريبية الناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي بلغت حوالى ٣٠% تقريبًا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل[٥٥].

---

[٥١] **د. مصطفى حسنى مصطفى:** اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٤٤.

[٥٢] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٣٢٥.

[٥٣] **د. أحمد جامع:** علم المالية العامة، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٢٤٦.

[٥٤] **د. أحمد صالح أحمد محمد** : العبء الضريبى الفعلى على المشروعات فى مصر، مرجع سابق ، ص٢٧٧.

[٥٥] **د. محمد إبراهيم طه السقا:** الاقتصاد الخفي في مصر، مرجع سابق، ص٥٥.

إن الفساد بكافة أنواعه يعمل على خفض الإيرادات العامة، وأية ذلك أن الفساد يعمل على محاباة دافعي الضرائب حيث يستطيع هؤلاء بفضل المعاملة الخاصة التي يتلقونها من مفتشى الضرائب خفض قيمة الضرائب المفروضة عليهم، أو التهرب الكامل من دفع الضرائب المفروضة عليهم، وأيضًا التطبيق غير السليم للإعفاءات الضريبية، كما تعانى الدول النامية من ظاهرة عبء الضرائب الحقيقي (أي نسبة المدفوعات المتحصلة بالضرائب التي يقدمونها دافعي الضرائب إلى الدخل القومي) أكبر من عبء الضرائب الرسمي، ذلك لأنه يعفى المدفوعات ويكون مقرها في النهاية جيوب الموظفين من مأموري الضرائب[٥٦].

وقد أوضحت دراسة أخرى إلى أن الامتثال الضريبي (عدم التهرب الضريبي) ما هو إلا دالة في مجموعة من المتغيرات (مثل احتمال اكتشاف التهرب، وعدالة النظام الضريبي المحسوسة ومعدل الضريبة، ومستوى الدخل وغيرها) وفى حالة عدم قدرة المؤسسات الضريبية على اكتشاف واستئصال التهرب الضريبي، فإن الامتثال ربما قد يتآكل وبنسبة كبيرة[٥٧].

والتهرب الضريبي يعمل على انخفاض الحصيلة الضريبية ونفقاتها مما يؤدى إلى الإخلال بتوازن الميزانية العامة للدولة، ومن المعروف أن الموازنة العامة للدولة ما هي إلا بيان تقديري لما تقوم به الحكومة من نفقات وما تجنيه من إيرادات خلال مدة معينة لذا فان الاختلال والنقص الناتج عن عمليات التهرب الضريبي يؤدى إلى الإخلال بهذا التوقع وبتوازن الموازنة العامة للدولة ومما لا شك فيه أنه أهم الآثار الخطيرة لهذه الظاهرة هو اضطرار الحكومة إلى العمل على تدبير موارد جديدة وذلك من خلال فرض ضرائب جديدة، أو رفع أسعار الضرائب القائمة مما يعمل على زيادة الأعباء الضريبية على الممولين الشرفاء الأمر الذى يدفعهم ويشجعهم على التهرب الضريبي مما يزيد من شدة الارتباك المالي، وقد تقوم الدولة باللجوء إلى طرق أخرى لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وقد تم توضيح ذلك مسبقًا[٥٨].

ويقوم الأفراد الذين يعملون في القطاع غير الرسمي بالموازنة بين المكاسب التي تعود عليهم من جراء الامتناع عن التبليغ عن الأنشطة التي يقومون بها، أو إخفاء حقيقة مبيعاته ومشترياته من الدخول الخاضعة للضريبة وبين مخاطر احتمال اكتشاف أمره وتعريضه للعقوبات، أيضًا هناك

---

[٥٦] **د. طارق محمود عبد السلام السالوس:** التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة للقطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٣٨.

[57] **Peacock ،A. and GK. Shaw** ،(1982) Tax Evasion and Tax Revenue ،Public Finance ،Finances Publiques ،Vol. 37 ،No(2) ،p ،269.

[٥٨] **د. جمال فوزى شمس:** ظاهرة التهرب الضريبي ودور الشرطة في ملاحقتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،١٩٨٢م ، ص٤٧٤، ٤٧٥.

عوامل أخرى تتمثل في مدى كراهية الأفراد للقيم والأخلاقيات العامة ومدى إدراك الأفراد لقيمة الخدمات العامة وعدالة النظام[٥٩].

وتعتمد الأنشطة التي تتهرب من دفع الضرائب – إلى حد ما – على المبالغة في قيمة التكاليف والمصروفات ولا يعلنون إلا عن جزء بسيط من أموالهم، وفى هذه الحالة يتجاوزون الأساليب القانونية لتجنب الضريبة، ويدخلون في نطاق ما يسمى بالتهرب الضريبي[٦٠].

ومن هذه الزاوية يتبين وجود علاقة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي وهذه العلاقة قامت على الشواهد التطبيقية لدراسة العلاقة السببية بين الاقتصاد الخفي والادعاءات المرتبطة بالتهرب الضريبي التي أوضحها **(Giles1995)** في نيوزيلاند، حيث أشارت الى مدى قوة هذه العلاقة وارتباطها بمدى الإساءة للضرائب إلى حجم الاقتصاد الخفي وأوضحت أيضًا عدم وجود شواهد على العلاقة العكسية بين الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي وخلصت الدراسة مؤكدة أن التهرب الضريبي ما هو إلا أحد مكونات ظاهرة الاقتصاد الخفي يؤثر فيه ولا يتأثر به[٦١].

أن الفساد أصبح ميزانًا للقيمة وذلك من خلال الموازنة بين تكلفة ممارسة الفساد وقيمة وعائد الفساد، ففي حالة كون العقوبات والغرامات أقل مما يجب، يرتفع عائد الفساد والعكس صحيح، ومن أهم مظاهر الفساد المالي ارتفاع حجم التهرب الضريبي، وبفضل ممارسة الفساد تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة وضعف مستوى الإنفاق العام، بحيث يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزداد النفقات العامة[٦٢].

ويترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثار خطيرة، ذلك عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءً غير حقيقيًا لهؤلاء الأفراد، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع الامر الذى يعمل على الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية في توزيع الأعباء العامة [٦٣].

---

[٥٩] **د. فهيم عمر فهيم:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع سابق، ص٣٢٩.

[٦٠] **د. جمال فوزى شمس:** مرجع سابق، ص٢٣٢.

[٦١] **د. فهيم عمر فهيم عايد:** الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، مرجع السابق، ص٣٢٨.

[٦٢] **د. محمود عبدالفضيل:** مفهوم الفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص٣٨. **د. المرسى السيد حجازي:** التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٦٦. ٤، ٢٠٠١م، ص٤٤.

[٦٣] **د. عبد الحكم سيد إبراهيم سالمان:** دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي "دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي"، مرجع سابق، ص٣١٣.

وهناك بعض الظواهر المرتبطة بظاهرة التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي، مثل عمليات غسل الأموال، وهروب رؤوس الأموال وهذه الظواهر ترتبط في جزء كبير منها بأسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي، ولا شك أن معظم هذه الأموال هي عبارة عن دخول غير مشروعة حيث أكدت دراسة قام بها دجانكوف وآخرون (**Djankov 2001**) أن الإجراءات الإدارية العقيمة والفساد وارتفاع أعباء الضرائب تعد من أهم أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي وأيضًا هروب الأموال إلى خارج البلاد ولا شك أن هذه النتيجة جاءت نتيجة التطبيق على خمسة وثمانين دولة[٦٤].

ومفاد ما سبق يتضح أنه من أهم الآثار المالية لظاهرة الاقتصاد الخفي والتي توضح العلاقة بينه وبين التهرب الضريبي، أن التهرب الضريبي يعمل على انخفاض الموارد المالية للدولة وهو ما يؤدى بالتأكيد إلى زيادة الاختلال بين الإيرادات والنفقات[٦٥].

وقد أفادة بعض الدراسات أنه عندما يصل حجم الاقتصاد الخفى فى جانبة المشروع الى نسبة لايستهان بها من الناتج القومى فأنه يؤثر على حجم الإيرادات العامة التى يفترض تحصيلها **(OECD,2000)**.وهو ما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة ، ففى الدول التى يكون فيه الاقتصاد الرسمى أكثر تطورا من الاقتصاد غير الرسمى فيتضح وجود استقرارا فى ميزانيتها العامة ، فعن طريقها تستطيع أن تؤمن سيرورة الأنشطة الاقتصادية فى القطاعات الرسمية ، وبطبيعة الحال سيؤدى ذلك الى تطور تلك الاقتصاد **(Bankandg,W,2002)**[٦٦].

وقد أوضحت دراسة تتعلق بدراسة العلاقة بين الاقتصاد الظلى وعجز الموازنة العامة للدولة، أن مقدار العجز في الموازنة العامة بالنسبة للدخول غير المعلنة بلغت حوالى ٣٩٢ألف جنية ، ومعنى ذلك أن زيادة حجم ومقدار الاقتصاد الظلي بدلالة الدخل غير المعلن بمقدار مليون جنيه تؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة بمقدار ٣٩٢ ألف جنية [٦٧].

ويبلغ حجم التهرب الضريبي **(Tax Evasion)**، متمثلا في عدم تقديم الإقرارات الضريبية بالمخالفة للقانون، باعتباره أحد مظاهر الفساد الإداري، أكثر من ٢٠٠ مليار جنية، أو ٣٠٠ مليار

---

(64) **Djankov ،Simeon:** (et.Al) (2001) ،The Regulation of Entry ،the World Bank Policy.

[٦٥] أ. **مصطفى خليفة الزوادى:** الاقتصاد الخفي في ليبيا، مرجع سابق، ص٥١.

[٦٦] أ. **أمنية دسوقى عبدالفضيل عبدالقادر:** استراتيجيات التعامل مع الاقتصادغيرالرسمى في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية (بالتطبيق على جمهورية مصر العربية) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧م ، ص٣٩.

[٦٧] **د. عاطف وليم أندوراس:** الاقتصاد الظلى (المفاهيم، المكونات، الأسباب) والأثر على الموازنة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،٢٠٠٥م ، ص٢٥٩.

جنية في تقديرات أخرى سنويا، قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وطبقًا لإحدى الإحصائيات الرسمية من وزارة المالية، بلغت نسبة التهرب الضريبي من جانب قطاع الاتجار في السجائر فقط خلال عام ٢٠١٠م نحو٤مليارات جنية، ولا تقل الأموال غير المتحصلة بسبب التلاعب في الإقرارات الضريبية المقدمة فعليا وفقا للقانون، فيما يعرف بظاهرة التجنب الضريبي عن تلك المتهرب من سدادها، وفى الحالتين يتم التخلص من الضريبة بسبب من أشكال الفساد الإداري، وفقا لكل حالة على حدة، ويؤدى ارتفاع حجم التهرب الضريبي مع حجم التجنب الضريبي الى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، الامر الذى يعمل على ضعف الإنفاق العام على الخدمات والاستثمارات الضرورية للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، وقد انخفض حجم الحصيلة الضريبية من الناتج المحلى الإجمالي فعليا من نحو ١٤% عام ٢٠١٠م/٢٠١١م الى ١٢، ٧% عام ٢٠١٥م/٢٠١٦م وهى نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بالحالات الدولية التي تتراوح بين ٢٦، ٤% و٤١، ٥% والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومفترضات التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، وتعانى الحصيلة الضريبية إجمالًا من اختلالات واضحة للعيان، لعل من أبرزها، وفقا لأرقام ٢٠١٥م/٢٠١٦م، عدم عدالة الضريبة بين الفئات الخاضعة لضريبة الأجور والمرتبات التي حققت ٣٢مليار بمعدل زيادة بلغ ٢٠% مقارنة بمعدل زيادة إجمالي لم يتجاوز ١٥% مقارنة بحصيلة لم تزد عن ٧٣١مليون جنية من الخاضعين لضريبة المهن الحرة، وضآلة الحصيلة الجمركية مقارنة بحجم الواردات والتي لم تتجاوز ٤% ومقارنة بتراجع الحصيلة من أرباح الشركات[٦٨].

وقد أوضح البعض أن المبالغ المتهربة من الضرائب والناتجه عن الاقتصاد غير الرسمى تقدر بنحو ١٥٠ مليار جنيه سنوياً ، وتظر أهمية تلك المبالغ إذا ما علم أن الحصيلة الضريبية فى مصر لاتزيد عن ٢٦٠ مليار جنيه سنوياً **(Egyptian tax Authority, 2016)** لذا فإن حجم الحصيلة التى يمكن تحصيلها من الاقتصاد غير الرسمى تقدر بضعف الحصيلة الضريبية السنوية الحالية حيث لاتقدم المؤسسات التى تعمل فى الاقتصادغيرالرسمى فواتير لعملائها، كذلك لاتحصل على فواتير لمشترياتها، حتى لايستدل عليها لدى مصلحة الضرائب.غير أنه لايجب

---

[٦٨] **د. أحمد دسوقى محمد إسماعيل:** السياسة العامة لمكافحة الفساد الإداري في مصر بعد ثورة ٢٥يناير "مدخل للإصلاح الإداري " مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة العدد٥٢٣، السنة مائة وسبعة، يوليو ٢٠١٦م، ص١٩٥.

النظر الى الاقتصاد الخفى المشروع على انه فرصة ضريبية ضائعة إذ أنه من المهم إدارة الاقتصاد غير الرسمى بالترغيب والتشجيع على الاندماج فى الاقتصاد الرسمى[٦٩].

وبالرغم من الآثار السلبية للاقتصاد الخفي في شقه المشروع وشقه غير المشروع، إلا أنه بالنسبة للشق المشروع غير الرسمي توجد بعض الإيجابيات حيث أوضحت بعض الدراسات الاقتصادية التي تمت في إيطاليا أن الأعمال غير الرسمية المشروعة التي يقوم بها ربات البيوت أو حتى سيدات المنازل في حالة قيامهم بالأنشطة المنزلية يؤدى ذلك إلى ارتفاع كفاءة تخصيص الموارد بدرجة أفضل منها في حالة عدم وجود تلك النوعية من الاقتصاد الخفي وتفسير ذلك أن المرأة العاملة في هذا النوع من الاقتصاد لا يترتب عليها أي أعباء تقع على الدولة، سواء تعلقت تلك الأعباء بالمواصلات العامة وغيرها من مشروعات البنية التحتية مما يعمل على زيادة حجم ومقدار الاستثمارات العامة الموجهة إلى المجالات الخدمية، فضلًا عن أن المرأة تعمل بدون مقابل، وفى تلك الحالة يعمل الاقتصاد الخفي على تحويل الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد رسمي مما يعمل على ارتفاع كفاءة التشغيل في الاقتصاد[٧٠].

والاقتصاد غير الرسمي يتميز بقدرة عالية على امتصاص الأيدي العاملة سواء كانت غير مدربة أو حتى مدربة، وكذلك سهولة دخول هذا القطاع غير الرسمي، ويعد هذا القطاع بيئة خصبة لعمل الأطفال والنساء وخاصة في قطاع الملابس والمنسوجات الجاهزة وكذلك الأعمال التي تتم في المنازل، وقد بلغت نسبة العاملات لحسابهن من النساء في الاقتصاد غير الرسمي حوالى ٣٣% في مصر ٤٩% في تونس و١١% في المغرب و١٩% في الجزائر و٤٣% في سوريا[٧١].

ومما لاشك فيه أن الانخفاض الكبير الحاصل في حصيلة الضرائب مع زيادة مقدار وحجم الإنفاق العام، سيؤدى بلا شك إلى أحداث زيادة كبيرة في عجز الموازنة العامة للدولة ومن هذه الزاوية سيزيد ذلك في حجم ومقدار المشكلات المالية التي تعانى منها السلطات المالية في المجتمع، والنظام الضريبة القائم على ضرائب الدخل يصبح غير عادل، وذلك في ظل وجود حجم

---

[٦٩] أ. **أمنية دسوقى عبدالفضيل عبدالقادر:** استراتيجيات التعامل مع الاقتصادغير الرسمى في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية ، مرجع سابق ، ص٨٦.

[70] **Tanzi (Vito)** the Under Ground Economic ،the causes and consequences of this world ،Wide PHenomnon ،Finance &Development ،Vol. 20 ،N04 ،December 1983 ،p.13.

[٧١] **د. السيد محمد السيد نصار:** دور السياسة الضريبة في مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق، ص٤٧.

كبير للاقتصاد الأسود مع ما يتضمنه ذلك من انتشار عمليات التهرب الضريبي والتي تتم في نطاق الاقتصاد الأسود مما سيشجع الآخرين على التهرب الضريبي[٧٢].

ويلاحظ أن انخفاض الحصيلة الضريبية مع زيادة حجم الانفاق العام يؤدى الى احداث عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، الامر الذى يعمل على تزايد حجم المشكلات المالية التي تعانى منها السلطات المالية في الدولة، وهذا الوضع قائم في اغلب اقتصاديات دول العالم النامي على وجه التحديد، ويرجع ذلك الى جمود الانظمة الضريبة فيها [٧٣].

وتعانى السلطات المالية القلق الذى لا يقتصر فقط على حجم الخسائر المالية في الإيرادات الجارية الناتجة عن التهرب الضريبي، ولكن إمكانية قيام هذا الوضع بالتأثير على أولئك الذين يمتثلون للضريبة، ومما لا شك فيه أن هذه الظروف والأوضاع سوف تؤثر على الوعاء الضريبي برمته، والدخول الخاضعة للضريبة الحاضرة والمستقبلية[٧٤].

وقد أشارت بعض الرسائل العلميه الى أن عدم خضوع الأنشطة غير المشروعة للضريبة يعمل على التأثير على حجم الإيرادات الضريبية الأمر الذى يولد دافعا للدولة نحو تبنى سياسة فرض الضرائب غير المباشرة كالضريبة استخراج الثروات الطبيعية والضريبة على التجارة الدولية فضلاً عن لجوءها الى نظام الضرائب الافتراضية[٧٥].

وبناءًا على ما تقدم لاحظت الدراسة أن ظاهرة الاقتصاد الخفي بأنواعه تؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة.

---

[٧٢] **د. عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي:** التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، مرجع سابق، ص١٦٢.

[٧٣] **د. سوزي عدلي ناشد:** الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار الجامعة الحديثة ، الاسكندرية ،٢٠٠٥م ، ص٨٠.

[74] **Clofelter ،C.T. (**1983) Tax Evasion and Tax Rates: An analysis of individual Returns ،The Review of Economics and Statistics ،Vol LXV. NO(3) ،p.363.

[٧٥] **د: أحمد محمود أحمدحسين:** المعاملة الضريبية لدخول الأنشطة غير المشروعة " دراسة مقارنة بالفكر المالى الإسلامى" رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٤م ، ص٦٢.

المطلب الثانى

ظاهرة الاقتصاد الخفي وأثره غير المباشر

على الموازنة العامة للدولة

تتناول الدراسة فى هذا المطلب بحث العلاقة غير المباشرة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي والموازنة العامة للدولة من خلال بحث الفرضية القائمة على أساس أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تؤثر على الموازنة العامة للدولة تأثيرًا غير مباشر عن طريق آثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي قد تكون ذات صلة بينها وبين الموازنة العامة للدولة ومدى علاقة هذه المتغيرات بظاهرة الاقتصاد الخفي، أي هل تؤثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على هذه المتغيرات ومن ثم تؤثر هي بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة أم لا تؤثر، ومن هذا المنطلق ستتناول الدراسة بعض المتغيرات التي قد تكون ذات صلة مباشره بظاهرة الاقتصاد الخفي وأيضًا ذات دور مؤثر وفعال في مسار ونشاط الموازنة العامة للدولة وهما متغيري التضخم والدين على سبيل المثال لا الحصر، ومن هذه الزاوية ستتناول الدراسة في هذا المطلب بحث أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي غير المباشر على التضخم والدين ومن ثم أثرهما على الموازنة العامة للدولة على النحو التالي:

أولًا. أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على التضخم:

تهدف هذه النقطة إلى بحث طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الاقتصاد الخفي والتضخم، ومن أجل تحقيق هذه الغاية المنشودة، كان بالأولى بالدراسة التعرض لمفهوم التضخم وعوامله ومن ثم توضيح طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الاقتصاد الخفي والتضخم على النحو التالي:

حيث تركز الاتجاهات الحديثة في تعريف التضخم على ارتفاع مستوى الأسعار فيذكر أحد الكتاب أن التضخم هو ارتفاع كبير في الأسعار، وهو ما يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة أكبر من سرعة عرض السلع المشتراه بهذه النقود، أي أن قيمة النقود النسبية تنخفض [٧٦].

ولقد لفتت ظاهرة التضخم انتباه الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، حيث كانت محور اهتمامات الأدبيات الاقتصادية وتصدرتها الكثير من الدراسات الاقتصادية والأبحاث نظرًا لما يشكله التضخم من خطر وأعباء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع الاقتصاديات سواء كانت اقتصاديات متقدمة أو حتى اقتصاديات ناشئة على حد سواء، ولا شك أن تلك الظاهرة شديدة

---

[٧٦] أ. **محمود ثابت محمود على الشاذلي:** عمليات غسيل الأموال وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية وجهود التنمية الاقتصادية "مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٢٠٠٩م ، ص٧٢.

الارتباط بالقوى والعوامل المؤثرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في حركة ومسار الاقتصاد القومي أو حتى العالمي برمته[٧٧].

وقد أرجع كتاب الفكر الاقتصادي الأسباب المتعلقة بظاهرة التضخم إلى ثلاث أسباب رئيسة وهى الإفراط في الطلب النقدي، والارتفاع في تكلفة العرض والعوامل الهيكلية[٧٨].

(١)- أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على التضخم:

أنه من أجل بحث أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على التضخم، فسوف يتم تبيان أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي في شقه المشروع وشقه غير المشروع على التضخم ومنها أثر ظاهرة التضخم على الموازنة العامة للدولة على النحو التالي:

(أ)- أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي المشروع على التضخم:

أوضحت دراسة[٧٩] أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تعمل على تشوه الأسعار المحلية وذلك في عدة مظاهر؛ منها ظهور معدلات التضخم بأقل من قيمتها الحقيقية بكثير، أو المغالاة في معدلات التضخم وهو ما يمثل حالة الكثير من الدول النامية، وهو ما تتعرض الدراسة له بشيء من التوضيح فيما يلى:

إن من أهم الآثار السلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي هو العمل على تشوه الأسعار الداخلية حيث إن الأسعار في الاقتصاد الخفي تتزايد بمعدلات أقل من الأسعار السارية في الاقتصاد الرسمي حينما يقوم الاقتصاد الخفي بتقديم نفس السلع والخدمات التي يقوم بتقديمها الاقتصاد الرسمي، وأيضًا في حالة أسعار السلع والخدمات التي تكون مدعمة من قبل الحكومة بشكل كبير وتقدم للمواطنين في الاقتصاد الخفي بأسعار منخفضة، وبناءً على ما تقدم فإنه نتيجة لذلك يمكن أن تميل الأسعار في الاقتصاد الخفي إلى الانخفاض عن الأسعار السائدة في الاقتصاد الرسمي، ذلك لأن الاقتصاد الرسمي يعانى من أعباء البيروقراطية والضرائب والأعباء الإدارية، والأعباء

---

[٧٧] **د.عايض عقال محمد عجلان:** إمكانية استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٥م: ٢٠١٠م) رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ٢٠١٣ م، ص١.

[٧٨] **د. سعيد النجار:** آليات التضخم في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص٧.

[٧٩] **د. صفوت عبدالسلام عوض الله:** الاقتصاد السري، دراسة فى آليات الاقتصاد الخفى وطرق علاجه، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م، ص٦٣، ٦٤.

الإجرائية، وبذلك سيترتب على وجود ظاهرة الاقتصاد الخفي أن يكون معدل التضخم مبالغ فيه، حيث يكون مرتفعا عن المعدل الحقيقي السائد في الاقتصاد.

وفى حالة وجود سوق سوداء في الاقتصاد الخفي كحال الدول النامية؛ حيث إنه من المعروف أن الغالبية العظمى من السلع تكون مدعمة أو تمتاز بخضوعها للتسعيرة الجبرية أو وجود حواجز جمركية على بعض السلع أو خاضعة لنظام حصص الاستيراد من بعض السلع المحددة بالإضافة إلى وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، ومن هذه الزاوية تكون الأرقام القياسية للأسعار المحلية منخفضة كثيرًا عن الأرقام القياسية الحقيقية، وهو ما يسمى بالتحيز في البيانات، لأن جملة السلع والخدمات التي يحسب على أساسها الأرقام القياسية لنفقات المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الخفي كحقيقة واقعية، ولكن يتم على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات، وفى حالة التهرب الضريبي والاقتصاد الخفي وعلاقته بالتضخم[٨٠]، حيث يعمل التهرب الضريبي على التأثير على المستوى العام للأسعار مما يؤدى إلى انعدام الاداة التي تقيس المستوى العام للأسعار، وبالتالي تنعكس على السياسة المالية وتجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها وهى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لأن السياسة الضريبية باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية قد تعمل على امتصاص السيولة المتوفرة في السوق عن طريق العمل على خفض حجم الطلب الفعلي إلى المستوى الذى يحقق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى، ومما لا شك فيه أن السياسة الضريبية قد تعمل على امتصاص كمية النقد المتاح لدى الأفراد أو المستهلكين والتي قد تتسبب في ارتفاع الأسعار، حيث تؤدى الضرائب على الدخول (الضرائب المباشرة) تلك النتيجة من خلال عملها على خفض الدخول المتاحة عن طريق الاقتطاع الضريبي، ونجاح بعض الأفراد من التهرب يدل على انعدام فاعلية السياسة الضريبية مع زيادة حجم النقد المتاح في يد المستهلكين وزيادة استهلاكهم، الأمر الذى يعمل على تدهور قيمة النقود وزيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار[٨١].

ويعمل التضخم [٨٢] على ترتيب مجموعة من الآثار السلبية على هيكل توزيع الدخل القومي والثروة والإدخار والاستثمار كذلك الاستهلاك ومن ثم الانتاج ؛ وذلك على النحو التالي:

---

[٨٠] **أ. محمود ثابت محمود على الشاذلي:** عمليات غسيل الأموال وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية وجهود التنمية الاقتصادية، "مصر نموذجاً"، مرجع سابق، ص٣٢.

[٨١] **د. جمال فوزى شمس:** ظاهرة التهرب الضريبي ودور الشرطة في ملاحقتها، مرجع سابق، ص٤٨٠، ٤٨١.

[٨٢] **د. السيد أحمد عبد الخالق** : مدخل إلى دراسة النظرية النقدية ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،١٩٩٩م، ص ١٩١ومابعدها.

١- يعمل التضخم على اختلال مستوى التوازن والاستقرار الاجتماعي بين الطبقات في المجتمع.

٢- تخفيض مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الثابتة والمحددة وذلك في حالة تولدها مقابل عنصر العمل.

٣- زيادة عوائد عوامل عناصر الإنتاج والتي تعود بالنفع على أصحاب الثروة.

(ب)- أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي غير المشروع على التضخم:

وتتمثل تلك الصورة في حالة جريمة غسل الأموال، حيث تؤثر عمليات غسل الأموال على معدلات التضخم، ولبحث هذه الفرضية فلابد من التفرقة بين حالتين:

الحالة الأولى. تتعلق بأثر دخول الأموال غير المشروعة إلى الدولة المضيفة:

حيث إن عمليات غسل الأموال سواء كانت عينية أو نقدية قد تعمل على رفع معدلات التضخم وتفسير ذلك أن زيادة مقدار وحجم التدفقات النقدية بصورة فجائية وكبيرة والتي قد تجد طريقها إلى الإنفاق الاستهلاكي دون الإنتاجية في الأغلب الأعم من عمليات غسيل الأموال الأمر الذى يؤدى إلى الضغط على المعروض السلعي بواسطة أصحاب الأموال المغسولة ولا شك أن هذه الفئات تتسم بعدم الرشادة وعشوائية الإنفاق والاستهلاك، مما يترتب على ذلك زيادة في المستوى العام للأسعار طبقًا لقانون العرض والطلب[٨٣]، وفى حالة وجود طلب زائد على سلعة أو خدمة مع نقص المعروض منها فإن ذلك يؤدى إلى ارتفاعها كحالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي كحالة الدول النامية[٨٤].

وظاهرة الإتجار في البشر كصورة من صور ظاهرة الاقتصاد الخفي غير المشروع قد تعمل على ارتفاع مستوى ومعدلات التضخم مما يؤدى إلى تشوه هيكل الأسعار الداخلية، حيث إن نشاط الإتجار في البشر من صور أنشطة ظاهرة الاقتصاد الخفي في شقه غير المشروع ويولد دخولًا ضخمة جدًا تستحوذ عليها فئة قليلة من التجار أو الضحايا دون أن يقابل ذلك إنتاج يستوعب الزيادة في الدخول غير الرسمية مما يعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات خاصة الاستهلاكية دون أن يقابل ذلك أي زيادة في الإنتاج، مما يعمل على الاختلال بين كمية

---

[٨٣] **د. خالد سعد زغلول حلمى:** ظاهرة غسيل الأموال ومسئولية البنوك في مكافحتها، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، غرفة تجارة وصناعة دبى، جامعة الامارات المتحدة، ٢٠٠٣م،ص١٣٨٨.

[٨٤] أ. **محمود ثابت محمود على الشاذلي:** عمليات غسيل الأموال وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية وجهود التنمية الاقتصادية مصر نموذجاً، مرجع سابق، ص٧٣.

النقود المتداولة وكمية السلع والخدمات المنتجة ويرجع ذلك الى الاختلال في قيمة النقود وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ حيث إنه بطبيعة الحال أن وحدات النقود ستنافس من أجل الحصول على سلعة أو خدمة [٨٥].

الحالة الثانية. وهى تتعلق بحالة خروج أو هروب الأموال من دولة إلى أخرى:

حيث سيترتب على ذلك آثار سلبية بالنسبة للدولة المتهرب منها الأموال وهى زيادة الطلب على العملة الأجنبية من أجل إتمام عملية التهرب وتزاحم المتهربين مع المستثمرين الجاديين الأمر الذى يعمل على زيادة قيمة العملة الأجنبية وانخفاض سعر العملة الوطنية طبقا لقانون العرض والطلب، ومن ثم فهناك الحاجة إلى الواردات من السلع والخدمات لمواجهة حالة الطلب عليها في الداخل مما يعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة الضغوط التضخمية [٨٦].

٢-أثر ظاهرة التضخم على عجز الموازنة العامة للدولة:

أشارت إحدى الدراسات مؤكدة وجود علاقة تبادلية بين عجز الموازنة العامة للدولة ومعدلات التضخم، حيث أوضحت أن عجز الموازنة العامة للدولة سبب من أسباب التضخم كما أن الأخير مفسر لعجز الموازنة العامة للدولة[٨٧]، أي أن هناك علاقة تبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة فالعجز يزيد من التضخم والتضخم يفاقم من عجز الموازنة العامة للدولة[٨٨]

وقد أوضح بعض الفقهاء وهو أوليفر تانزى بأنه توجد علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة والتضخم وقد اعتمدت هذه النظرية في تفسير تلك العلاقة على فكرة التباطؤ في تحصيل الضرائب، وذلك لأن توقيت فرض الضرائب يختلف عن توقيت التحصيل، وفى حالة ارتفاع معدل التضخم فإن هذا يؤدى إلى فقدان القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب مما يعمل على زيادة عجز الموازنة العامة، والذى بدوره يؤدى إلى زيادة حجم ومعدلات التضخم، وفى الاقتصاد المصري فإن العجز في الموازنة العامة يغذى الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي نظرًا

([٨٥]) **د. سوزى عدلي ناشد:** الإتجار **في** البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، مرجع سابق، ص٧١، ٧٢.

([٨٦]) **د. أيمن عبد العلى أبو ضيف الغندور:** المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الأموال، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠١٤م ، ص٤٣.

([٨٧]) **د. رمضان السيد أحمد مغن:** طبيعة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة،جامعة طنطا، العدد الأول، مارس، ٢٠١٥م ، ص٤٩٨.

([٨٨]) **د. أميرة محمد عبد القادر طه:** عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١١م، ص٩٠.

لتمويل تلك العجز أو جزء منه بالإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي للعجز) ومن ناحية أخرى يزيد التضخم من عجز الموازنة العامة، لأنه يؤدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي[٨٩].

ومفاد ما سبق أنه توجد علاقة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة للدولة ومدى مساهمتها في تحقيق تلك العجز في الموازنة العامة، وهذه العلاقة **(غير المباشرة)** وتتعلق بأثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على ظاهرة التضخم، ومن ثم أثر ظاهرة التضخم المباشر على الموازنة العامة وكما أوضحت الدراسة أنه توجد علاقة متبادلة بين التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة.

ثانيًا. أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على الدين وعجز الموازنة العامة للدولة:

تهدف هذه النقطة إلى تبيان طبيعة العلاقة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي وحجم ومقدار المديونية من خلال بيان مدى تأثير ظاهرة الاقتصاد الخفي على معدل المديونية، وعلاقة الدين بعجز الموازنة العامة وكما درجت الدراسة مسبقًا، ومن أجل توضيح طبيعة تلك العلاقة فكان حريا بها توضيح طبيعة العلاقة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي والدين من خلال أثرها على المديونية وعجز الموازنة العامة للدولة على النحو التالي:

١- أثر ظاهرة الاقتصاد الخفي على المديونية:

إن من أهم أسباب الفجوة التي تعانى الدول منها والتي تتعلق بأزمة النقد الأجنبي هو هروب الأموال أو خروج رأس المال من أجل الغسيل، الأمر الذى يعمل على حرمان الاقتصاد القومي من العملات الحرة، والتي تكون الدول في أمس الحاجة اليها من أجل تلبية الطلب الاستيرادي والاحتياجات الداخلية للمواطنين، هذه المشكلات التي تتعلق بمساوئ جرائم غسيل الأموال تجبر الدول على الاقتراض من الأسواق النقدية الدولية أو تلجأ إلى طرح سندات إلى الأسواق المالية أو طرح أسهم بعض الشركات الخاصة بها في تلك الأسواق، وكل هذه الموضوعات تتعلق بالاستدانة أي أن ندرة النقد الأجنبي وحاجة الدول لها تدفعها إلى اللجوء إلى طريق الديون وما ترتبه من أعباء تقع على عاتقها، لأن هذه العمليات تعمل على استنزاف جزء من موارد النقد الأجنبي في الدول بغض النظر عن مصادر تلك الأموال، سواء كانت متحصلة من صادرات السلع والخدمات أو تم الحصول عليها من مساعدات أجنبية في تمويل بعض الأنشطة الإجرامية مثل الفساد السياسي والإداري وتجارة المخدرات وعمليات وأنشطة التهرب الضريبي كل تلك الموضوعات تدفع

---

[٨٩] **د. رمضان السيد أحمد مغن:** طبيعة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص٤٩٨ وما بعدها.

الدول نحو مزيد من الاقتراض، وعلى وجه الخصوص تعد عمليات غسل الأموال من أحد الأسباب التي تجعل الاستثمارات الأجنبية تحجم عن الدخول إلى الاقتصاد[٩٠].

وتواجه ظاهرة هروب رأس الأموال الى خارج الدول الآخذة في النمو من أبرز القيود التي تواجهه سياسة الدين الخارجي[٩١].

إن الأنشطة غير المشروعة تعمل على تشويه التوزيع الأمثل أو تخصص الموارد الاقتصادية في الدول، لأنها تؤدى الى تحويل الموارد من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي[٩٢].

وتشكل نسبة هروب رؤوس الأموال نسبة كبيرة من دول العالم الثالث أو الدول النامية حيث تجد هذه الأموال المهربة أو المغسولة مصادرها في الفساد السياسي أو الإداري أوحتى القروض بلا ضمانات أو نهب الشركات، بل أن هذا الأمر لا يقف عند تلك المحصلة من المصادر غير المشروعة، والتي تعنى في المقام الأول الدول الصناعية المتقدمة، أن انتشار جرائم الفساد بكافة أشكاله في هذه الدول ووصول المسئولين أو أولى الأمر إلى درجات كبيرة من حالة الثراء من ناحية، وفى مقابل ذلك تعانى شعوبهم من الفقر والجوع والمرض من ناحية أخرى؛ حيث إن الدول الصناعية الكبرى تفتح أبوابها لمثل تلك الأموال من جانب ، ومن جانب أخرى تطالب الدول الصناعية بضرورة مكافحة المخدرات في الدول النامية، ولو كانت الدول الصناعية جادة في سياساتها ما كانت ستحدث هذه الفظائع والمآسي، وفى ظل التقدم التكنولوجي أصبح بالإمكان سهولة تهريب الأموال عن طريق الإنترنت أو عن طريق الحساب الجاري، ولا شك أن حسابات رأس المال تنتقل بسرعة البرق من سوق إلى أخرى بدون أي قيود أو ضوابط، وذلك بسبب سياسات التحرير المالي التي تتبناه الدول فأصبح بالإمكان تحقيق أرباح عن طريق شبكة الربط الإلكتروني والتي يتراوح مقدارها من ٥٠% إلى ٢٠٠%؛ حيث انخفض تداول العملات الأجنبية على الصعيد العالمي من حوالى ٢٠٠ مليار في منتصف الثمانينات إلى حوالى ١٢ تريليون دولار في عام ١٩٩٥م، ولا شك أن ذلك يؤثر حتى على احتياجات البنوك المركزية من النقد الأجنبي[٩٣].

---

[٩٠] **د. السيد أحمد عبدالخالق:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، كلية الحقوق ،جامعة المنصورة ،١٩٩٧م،ص٣٣.

[٩١] **د. عبدالله الصعيدي:** بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٠٨.

[٩٢] **د. عبدالحميد حسب النبي الشورى:** أثر الإرهاب على الاقتصاد القومي في مصر، دراسة تطبيقية على قطاع السياحة، مرجع سابق، ص٩٦.

وقد اكتشفت بعض الدراسات والتقارير الدولية أن الأموال التي أخرجها بعض المسئولين إلى خارج البلاد وإيداعها في البنوك الأجنبية، ذهب جزء كبير منها إلى شراء مشروعات وعقارات في الخارج تساوى الم تزد عن حجم المديونية لهذه البلاد، وهناك أمثلة لبعض البلدان كما هو الحال في ذائير وموبوتوسيسكو ومصر بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كل هذه الموضوعات والعوامل تدفع الدول إلى المزيد من الاستدانة من الخارج من أجل سد العجز وكل ذلك وبلا شك يشكل عبء كبير على الجيل الحالي والأجيال التالية[٩٤].

وهذه الأوضاع تنذر بكارثة كبيرة بكل المقاييس؛ لأن خروج الأموال واستمرار عمليات وأنشطة غسل الأموال، يزداد ارتباطه بالمديونية على نحو حثيث، حيث سيكون كل منهما سبب ونتيجة للآخر في آن واحد مما يعمل على انتهاك أداء الاقتصاد القومي وتدميره وقد فسر البعض أن هذه الأموال إذا لم تهرب لما كان لمشكلة المديونية أن توجد من الأساس لأن القروض تعود إلى الدولة الأصل بطريقة سلبية تؤثر على الكيان الاقتصادي للدولة، وقد لا تعبر إلى داخل المدنية أو المقترضة ذاتها، وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن عمليات وأنشطة غسيل الأموال تعمل على تغذية نمو القروض العالمية[٩٥].

٢- أثر المديونية على عجز الموازنة العامة للدولة:

تعد المديونية من أهم أسباب وعوامل عجز الموازنة العامة للدولة، ومن خلال استطلاع الدراسات السابقة يتضح أن المديونية على علاقة وصلة مباشرة بظاهرة الاقتصاد الخفي، ومن أجل اختبار صحة تلك الفرضية الهادفة إلى توضيح التأثير غير المباشر لظاهرة الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة ومن ثم مساهمتها في إحداث عجز بالموازنة العامة للدولة، ستتعرض الدراسة لتلك الحالة على النحو التالي:

حيث إن من أهم مخاطر الاقتراض العام لتمويل العجز في الموازنة العامة هو خطر الإفلاس وهذا الخطر يأتي في حالة وجود عجز في الموازنة العامة وقد تضطر الدوله معه إلى الاقتراض من أجل تغطية تلك العجز، وهذا العجز يعنى تزايد النفقات العامة في المستقبل من أجل خدمة أعباء الديون، وهكذا تدخل الدولة دوامة الاقتراض أي أنة من نتائج الاقتراض انه يولد

---

[٩٣] **د. أشرف كمال محمود سيد:** الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق،جامعة أسيوط ،٢٠٠٩م، ص٣٠٦، ٣٠٧.

[٩٤] **د. عبدالمطلب عبدالحميد:** الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد" العلاقة الجهنمية "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٣م ، ص٢٥٤.

[٩٥] **د. السيد أحمد عبدالخالق:** الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، مرجع سابق، ص٣٣.

اقتراض فيؤدى ذلك إلى المزيد من الأعباء وهى أعباء الديون، والنفقات العامة والعجز وأمام تدهور مالية الدولة قد لا تجد الدولة ما تسدد به التزاماتها، وهذا قد يعرضهما للإفلاس ويشهد التاريخ المالي على ذلك، وأمثلة ذلك ما حدث في عهد خلفاء محمد على باشا وفى فرنسا السابقة على ثورة ١٧٨٩[٩٦].

وتعانى الدولة المصرية عجزًا ماليا كبيرًا في الموازنة العامة منذ سنوات طويلة، لاسيما في فترة الخمس سنوات الأخيرة، نتيجة اضطراب الأوضاع السياسة فيها، حيث بلغ عجز الموازنة العامة خلال عام ٢٠١٣م/٢٠١٤م حوالى ٢٠٥ مليار جنيه، بما يعادل نسبة ١٠. ٥ من الناتج المحلى، انخفض بعدها هذا المعدل في عام ٢٠١٤م /٢٠١٥م حتى بلغ ١٨٩مليار جنيه، بما يعادل ٩. ٢من إجمالي الناتج المحلى، ويرجع ذلك الانخفاض الى ورود موارد ومنح نقدية وعينية استثنائية ضخمة تقدر بنحو ١١٧ مليار جنيه تقريبا[٩٧].

وقد بلغ حجم الدين العام المحلى في مصر ٢٣٤٩. ٢ مليار جنية بنسبة ٨١. ٥% من الناتج المحلى الاجمالي في نهاية سبتمبر ٢٠١٥م، مسجلًا زيادة قدرها ١٤٣. ٩مليار جنية بمعدل ٦. ٨% خلال الفترة يوليو/ سبتمبر من السنة المالية ٢٠١٥ م/٢٠١٦م[٩٨].

وتلجا الدولة الى تمويل عجز الموازنة العامة الى التمويل التضخمي وغير التضخمي ويقصد بالتمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة لجوء الحكومة إلى تدبير موارد حقيقية واستخدامها في سد الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، ويمكن حصر هذه الموارد في ثلاثة مصادر أساسية هي: السحب من الاحتياطات الدولية، الاقتراض الداخلي، الاقتراض الخارجي[٩٩]،

---

[٩٦] **د. محمود الطنطاوى الباز وآخرون:** المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الحقوق، جامعة حلوان ٢٠٠٩م، ص٤٨٣، ٤٨٤.

[٩٧] البيان المالي من مشروع الموازنة العامة للدولة، السنة المالية ٢٠١٤م /٢٠١٥م، وزارة المالية، القاهرة، يونيو ٢٠١٤م، ص ٢٩ وما بعدها.

[٩٨] **د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد:** المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة العدد٥٢٣، السنة مائة وسبعة، يوليو ٢٠١٦م، ص٣٢٤.

[٩٩] **د. عبد الهادى النجار:** عجز الموازنة العامة وعلاجه من منظور إسلامي، مؤتمر المالية العامة والمالية الاسلامية "الفلسفة والنظام "، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠٠٦م، ص١٠.

وفيما يتعلق بالاقتراض الخارجي، فهذا يعنى زيادة أعباء المديونية الأمر الذى يؤثر بشكل خطير على الاقتصاديات التي تقع في فخها[١٠٠].

أن التعثر فى سداد الديون الخارجية قد يؤدى الى فقدان الثقة الدولية ، فقد يعمل تعثر عددا غير محدود من الدول المدينة فى سدادها لديونها الخارجية فى مواعيدها المحددة سلفا الى اهتزاز الثقة الدولية فى هذه الدول فى داخل الأسواق والمؤسسات المالية والمصرفية الدولية ، ولذلك فأن الدائنون يتشددون فى شروط الإقراض الجديدة ، ومنها المطالبة بوجود ضمانات عديدة ومتنوعة ، ورفع أسعار الفوائد [١٠١].

وفى الدول النامية تتسم الديون فيها بكبر حجمها الكلى حيث يتزايد بمعدلات اسرع واكبر من معدلات النمو فى الناتج القومى الاجمالى، الأمر الذى أدى الى ارتفاع نسبة الديون/ الناتج المحلى بشكل مستمر ومضطرد، مما يحمل ذلك فى طياتة انعكاسات سلبية على مستوى معيشة الافراد ومستقبل التنمية فى تلك الدول[١٠٢].

ومن هذه الزاوية استنتجت الدراسة أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تؤثر بشكل غير مباشر على الموازنة العامة للدولة من خلال أثرها المباشر على التضخم والمديونية ومن ثم انعكاساهم المباشر على الموازنة العامة للدولة.

يتضح مما تقدم أن الموازنة العامة للدولة قد تلعب دورًا شديد الأهمية في العديد من المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو حتى على المستوى الأمني في المجتمع وهى بالتأكيد محور اهتمام الشعوب . وتؤثر ظاهرة الاقتصاد الخفي تأثيرًا مباشر وغير مباشر على الموازنة العامة للدولة الأمر الذى قد يعمل على أحداث عجز فيها لا يمكن تلافيه بسهولة الاعن طريق فرض الضرائب غير المباشر.

---

[١٠٠] **د. سيد طه بدوى:** ظاهرة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي، مرجع سابق، ص٧٣.

[١٠١] **د. حسين السيد حسين محمد القاضى :** إدارة الدين العام الخارجى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢م ، ص١٤٧.

[١٠٢] **د. السيد أحمد عبد الخالق:** البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة،١٩٩٢م،ص١١ومابعدها.

قائمة المراجع

اولاً. مراجع باللغة العربية:

الكتب العامة

د.أحمد جامع: علم المالية العامة، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧٠م.

د.زين العابدين ناصر: مبادئ علم المالية العامة، كلية الحقوق،جامعة عين شمس،٢٠٠٢م.

د.السيد عبدالمولى: المالية العامة المصرية ودراسة الاقتصاد العام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة ،١٩٩٣م.

– المالية العامة دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، ١٩٧٧م.

د.عزت عبدالحميد البرعى: مبادئ الاقتصاد الضريبي وأسس التشريع الضريبي، دار الأندلس للطبع، بدون سنة نشر.

د.على عبد المتعال: أساسيات في علم الضرائب، دار الجيل، القاهرة، ١٩٦٧م.

د.محمود الطنطاوى الباز وآخرون: المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الحقوق، جامعة حلوان ٢٠٠٩م.

د.مصطفى حسنى مصطفى: اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة المنوفية ، بدون سنة نشر.

الكتب المتخصصة

د.حسنى الجندى: القانون الجنائى الضريبى ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الإسراء للطباعة، ٢٠٠٥م :٢٠٠٦م.

د.سوزي عدلي ناشد: الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، دار الجامعة الحديثة ، الاسكندرية ،٢٠٠٥م.

د.السيد أحمد عبد الخالق : مدخل إلى دراسة النظرية النقدية ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة،١٩٩٩م .

– الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، كلية الحقوق ،جامعة المنصورة ،١٩٩٧م.

– البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة،١٩٩٢م.

د. السيد أحمد محمد علام: جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة في ضوء التشريع الجنائي المصري والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٥م،٢٠١٦م.

د.صفوت عبدالسلام عوض الله: الاقتصاد السري، دراسة فى آليات الاقتصاد الخفى وطرق علاجه، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م.

د.طارق محمود عبدالسلام السالوسى: التحليل الاقتصادي للفساد مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

د.عبدالحكيم مصطفى الشرقاوي: التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،٢٠٠٩م.

د.عبدالله الصعيدي: بعض المشكلات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.

د.عبدالمطلب عبدالحميد: الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد" العلاقة الجهنمية "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٣م.

د.محمد إبراهيم طه السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة المصرية ،١٩٩٨م.

د.محمود عبدالفضيل: مفهوم الفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.

رسائل علمية

رسائل ماجستير

أ/ أمنية دسوقى عبدالفضيل عبدالقادر: استراتيجيات التعامل مع الاقتصادغيرالرسمى في ضوء الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية (بالتطبيق على جمهورية مصر العربية) ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧م.

د.عاطف وليم أندوراس: الاقتصاد الظلى (المفاهيم، المكونات، الأسباب) والأثر على الموازنة العامة ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،٢٠٠٥م.

أ/ محمود ثابت محمود على الشاذلي: عمليات غسيل الأموال وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية وجهود التنمية الاقتصادية "مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٢٠٠٩م.

رسائل دكتوراه

د.أحمد صالح أحمد محمد : العبء الضريبى الفعلى على المشروعات فى مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية، ٢٠٠٢م.

د.أحمد محمود أحمدحسين: المعاملة الضريبية لدخول الأنشطة غير المشروعة " دراسة مقارنة بالفكر المالى الإسلامى" رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٤م.

د.أشرف كمال محمود سيد: الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة أسيوط ،٢٠٠٩م.

د.أميرة محمد عبد القادر طه: عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه من منظور إسلامي،

رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠١١م.

د.أيمن عبد العلى أبو ضيف الغندور: المواجهة الجنائية لجريمة غسيل الأموال، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠١٤م.

د.جمال فوزى شمس: ظاهرة التهرب الضريبي ودور الشرطة في ملاحقتها، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،١٩٨٢م.

د.جميل عبدالرحمن صابونى : التهرب الضريبى الدولى للشركات عابرة القوميات "دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥م.

د.السيد محمد السيد نصار: دور السياسة الضريبية في مواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،٢٠١٥م.

د.عايض عقال محمد عجلان: إمكانية استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي (١٩٩٥م: ٢٠١٠م) رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، ٢٠١٣ م.

د.عبد الهادي مقبل: دور الضرائب غير المباشرة في تنمية اقتصاديات الدول الأخذة في النمو مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٨٨م.

د.فهيم عمر فهيم عايد: الجوانب الاقتصادية والمالية للاقتصاد الخفي، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة طنطا ٢٠١٢م.

د.قارة ملاك: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب، المكسيك، تونس، السنغال، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منثورى،٢٠١٩م،٢٠١٠م.

د.محمد فوزى حامد محمد حجاج: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري في القطاع الصحي في مصر، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق ، جامعة المنصورة،٢٠١٣م.

مجلات علمية ودوريات وتقارير وقوانين

د.إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة العدد٥٢٣، السنة مائة وسبعة، يوليو ٢٠١٦م.

د.أحمد دسوقى محمد إسماعيل: السياسة العامة لمكافحة الفساد الإداري في مصر بعد ثورة ٢٥يناير "مدخل للإصلاح الإداري " مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة العدد٥٢٣، السنة مائة وسبعة، يوليو ٢٠١٦م.

د.حسين السيد حسين محمد القاضى : إدارة الدين العام الخارجى ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢م.

د.خالد سعد زغلول حلمى: ظاهرة غسيل الأموال ومسئولية البنوك في مكافحتها، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، غرفة تجارة وصناعة دبى، جامعة الامارات المتحدة، ٢٠٠٣م.

د.رمضان السيد أحمد مغن: طبيعة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة،جامعة طنطا، العدد الأول، مارس، ٢٠١٥م.

د.سعيد النجار: آليات التضخم في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

د.سيد طه بدوى: ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي، مجلة أتحاد الجامعات العربية، الجمعية العلمية لكليات الحقوق المصرية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، العدد الثامن والعشرون أكتوبر٢٠٠٨م.

أ/عبد الأخوة التميمي: الفساد المالي والسياسي تبديد للثروات وتأخير التنمية، حوار المتمدين، المدينة، العدد ٢٠٢٣، ٣٠ / أغسطس،٢٠٠٨م.

د.عبد الحكم سيد ابراهيم سالمان: دور الأمن في مواجهة الفساد الاقتصادي والاجتماعي " دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي" مصر المعاصرة، القاهرة، العدد٥٢١، السنة المائة وسبعة، يناير، ٢٠١٦م.

د.عبد الهادى النجار: عجز الموازنة العامة وعلاجه من منظور إسلامي، مؤتمر المالية العامة والمالية الاسلامية "الفلسفة والنظام "، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠٠٦م.

أ/ محمد عادل العجمي: دولة رجال الأعمال، مصر في أحضان البيزنس، مكتبة جزيرة الورد، بدون سنة نشر.

د.المرسى السيد حجازي: التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٦٦. ٤، ٢٠٠١م.

أ/ مصطفى خليفة الزوادى: الاقتصاد الخفي في ليبيا، الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم والتقنية ،**http:www.Stg.com.ly**، إبريل٢٠١٥م.

د.هدى عبدالحميد على محمد: الفساد والتضخم، **(courraption and inflation)**، مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، السنة المائة، العدد ٤٩٣ يناير، ٢٠٠٩م.

قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٣ في ٩ يونيو ٢٠٠٥م.

البيان المالي من مشروع الموازنة العامة للدولة، السنة المالية ٢٠١٤م /٢٠١٥م، وزارة المالية، القاهرة، يونيو ٢٠١٤م.

References in English

Balter. Harry: Tax fraud and Warren Gorham Lamont ،U.S.A ،1977.

Clofelter ،C.T. (1983) Tax Evasion and Tax Rates: An analysis of individual Returns ،The Review of Economics and Statistics ،Vol LXV. NO(3).

Djankov ،Simeon: (et.Al) (2001) ،The Regulation of Entry ،the World Bank Policy.

Peacock ،A. and GK. Shaw ،(1982) Tax Evasion and Tax Revenue ، Public Finance ،Finances Publiques ،Vol. 37 ،No(2).

Tanzi (Vito) the Under Ground Economic ،the causes and consequences of this world ،Wide PHenomnon ،Finance &Development ،Vol. 20 ،N04 ، December 1983. .